مشكلات ومعوقات تحقيق ضمان الجودة في كلية التربية / جنزور

أ.هدى الصادق ارحومة

هدف هذا البحث للتعرف على اهم المشكلات ومعوقات تحقيق ضمان الجودة بكلية التربية جنزور، وماهي الأسباب التي تقف وراء وجود معوقات ومشكلات تحول دون تحقيق الجودة في كليات التربية جنزور، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لجمع البيانات في هذا البحث، حيث قامت الباحثة بتحليل مفصل لكل المشاكل والمعوقات التي تواجه تحقيق ضمان الجودة بكلية التربية جنزور جامعة طرابلس.

مقدمة:

تسعى مؤسسات التعليم العالي عموما والجامعات والكليات بصورة خاصة لخدمة المجتمع وتوفير الكوادر المؤهلة القادرة على تطوير وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، فضلا عن نشاط البحث العلمي الذي يعتبر ضرورة من ضروريات التقدم في أي مجتمع من المجتمعات، ومن هذا المنطلق فإن رسالة الجامعة تكمن فى ثلاث وظائف رئيسة.

1) قيام الجامعة في المشاركة في تقدم المعرفة ونشرها.

2) قيام الجامعة بدور أساسي في البحث العلمي في مجالات العلوم الإنسانية والتطبيقية المختلفة وتطبيقاتها العلمية والعمل على تطبيقها.

3) إمداد المجتمع بالقوى البشرية ذات المهارات الفنية والعلمية والإدارية العالية في مختلف التخصصات التي يحتاجها سوق العمل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتحتاج التنمية الاجتماعية الشاملة في ليبيا إلى تنمية الموارد البشرية المناط بها دفع حركة التطور والنمو والتقدم بالبلاد وهذا الدفع لا يتأتى إلا من خلال رفع الكفاءة العلمية والمعرفية لأفراد المجتمع بوسائل تعليمية تضمن جودة العملية التنموية الشاملة وصولها إلى أهدافها.

إن الاهتمام بجودة التعليم وتطبيق نظمها ونشر مبادئها في ليبيا أصبح مطلبا ملحاً وخياراً استراتيجيا في كافة النظم التعليمية. وعلى المؤسسة التعليمية أن تستجيب لهذا المطلب وتهتم بالجودة كمعيار للمنتج التعليمي وتراعي فيه البيئة المستخدمة لهذا المنتج. ويدعم هذا الطلب التوجه والاهتمام نحو الجودة الشاملة، والذي كان دائماً المعيار الذي يميز المؤسسة التعليمية في مختلف مراحل التعليم وخاصة العليا منه.

وتستوجب معطيات العصر والتحديات التي تواجهها خطط التنمية ومؤسساتنا التعليمية الأخذ بالأساليب والمناهج الحديثة لدعم الجودة وضمانها انطلاقا من واقع رسالتها بضرورة الاستفادة من الجديد والمفيد وإحلاله ضمن الإطار العملي والتطبيقي في ظل بيئتنا وثقافتنا وقيمنا وتوجهاتنا سعيا منها لتقديم خدمات تعليمية مميزة تراعي في

تحقيقها رغبات وتطلعات المستفيدين. لهذا فإن مؤسسات التعليم العالي تعمل على زيادة قدرتها لتحقيق مستهدفاتها من خلال الرفع من مستوى الأداء، وزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة ، وتخفيض التكلفة.

أن التحديات وتنامي القدرات التنافسية في مواقع العمل والإنتاج أدى إلى تحديد دقيق لمواصفات ترتكز على معايير الجودة في الإنتاج والأداء، وهذه المعايير هي أسس المفاضلة والتميز. وتحقيق الجودة يتم من خلال الالتزام بهذه المعايير. والتأكد من تحقيق تلك الأسس من خلال ضمان الجودة والاعتماد.

وتستوجب معطيات العصر والتحديات التي تواجهها خطط التنمية ومؤسساتنا التعليمية الأخذ بالأساليب والمناهج الحديثة لدعم الجودة وضمانها انطلاقا من واقع رسالتها بضرورة الاستفادة من الجديد والمفيد وإحلاله ضمن الإطار العملي والتطبيقي في ظل بيئتنا وثقافتنا وقيمنا وتوجهاتنا سعيا منها لتقديم خدمات تعليمية مميزة تراعي في تحقيقها رغبات وتطلعات المستفيدين.

لهذا فإن مؤسسات التعليم العالي تعمل على زيادة قدرتها لتحقيق مستهدفاتها من خلال الرفع من مستوى الأداء، وزيادة الإنتاجية وتحسين الجودة، وتخفيض التكلفة.

إن التحديات وتنامي القدرات التنافسية في مواقع العمل والإنتاج أدى إلى تحديد دقيق لمواصفات ترتكز على معايير الجودة في الإنتاج والأداء، وهذه المعايير هي أسس المفاضلة والتميز.

وتحقيق الجودة يتم من خلال الالتزام بهذه المعايير. والتأكد من تحقيق تلك الأسس من خلال ضمان الجودة والاعتماد.

لذلك ينبغي إخضاع منظومة التعليم العالي بكل مكوناتها للتقييم المستمر ضمن إطار نظام الجودة الذي له معاييره المحددة.

فعلى المؤسسة التعليمية (الجامعة والكلية والمعهد)، مثلها مثل الطالب نفسه، أن تثبت نجاحها كل عام وتجتاز اختبارات الجودة بشكل مستمر لضمان جودة مخرجاتها. وذلك بناءً على استراتيجية تعتمد على الجودة التعليمية وضمان الاستمرارية والتقويم الذاتي والتحسين المستمر ومطابقة الأسس والمتطلبات المعيارية في التعليم العالي:

أولا: أسباب تقف وراء وجود معوقات تحول دون تحقيق الجودة في كليات التربية

قبل أن نستعرض أبرز المعوقات التي تعوق تحقيق الجودة في كلية التربية نعتقد انه من الأفضل نوضح لماذا نتوقع إن يواجه الأخذ بهذا النظام بكلية التربية مشكلات أو معوقات؟

فعلى الرغم من اتفاق الجميع على أهمية وضرورة تطبيق نظام الجودة، إلا أن الواقع يشير إلى أن الأخذ بهذا النظام وتطبيقه بكليات التربية يواجهه

صـــعوبات وهذه المعوقات ترجع في الغالب إلى عدة عوامل ومعوقات نذكر منها الاتي:

1) تطبيق نظام الجودة – عموما في مجال كليات التربية – مازال في مرحلة النشـــأة والتجريب، وتحقيقـه بنجـاح يتطلـب مزيـد من الـدعم الحكومي، خـاصـــة في ظل التوســـع غير المنضـــبط فى فتح كليات التربية، والذي يتم غـالبـا كميـا دون مراعـاة الكيف الـذي يرتبط بموضوع الجودة.
2) الفجوة الهائلة بين الواقع الفعلي لكليات التربية والمسـتوى المطلوب الوصـول إليه وفق بعض معـايير الجودة، فـالواقع الفعلي للكليـة يفرض قيودا على فاعلية بل ومصـــداقية تطبيق او تحقيق الجودة بها، حيث لا يمكن تطبيق نظم جودة وتقييم أداء في كلية أو مؤســـسـة تفتقد المقومات الأســـاســـية اللازمة لتقديم خدمة تعليميـة جيـدة تمكنهـا من تحقيق أهـدافهـا، فالإعداد الكبيرة – مثلا– للطلاب مصـــحوبة بضـــعف الإمكانات المادية والبشـــرية، تحول دون قيام عملية تعليمية ذات معنى يرضـــى عنه المركز أو أي هيئة للاعتماد وضـــمان الجودة في العالم.
3) مقـاومـة التغير وهو مـا يمكن إرجـاعـه الى عوامل ومتغيرات عديدة من بينها، الخوف من كل ما هو جديد بسبب عدم القدرة على التكيف مع متطلباته، فكثير من أعضـاء هيئة التدريس والعـاملين يعتقـدون أن الأخـذ بنظـام الجودة يحتاج إلى مهارات معينة أو خبرات محددة أو قـدرات متميزة لا تتوفر عنـدهم، أو بســـبب الخوف من انكشـاف بعض ممارسـاتهم وإظهار بعض ســـلبيات العمل بالكلية، إضـــافة الى المقـاومـة المتوقعـة من أعضـــاء هيئـة التدريس تجاه اى محاولات لتقييم أدائهم، نتيجة القناعة لدى عدد كبير منهم بأنهم في موضـع فوق المسائلة.
4) قصـور القوانين والتشـريعات التي تحكم العمل الجامعي عامة، وكليات التربية خاصـة، والتي لا تعطى للقيـادات الجـامعيـة ســـلطـات أو صـلاحيات حقيقية تمكنهم من أحداث التغيرات المطلوبة للأخذ بنظام الجودة، إضـافة إلى قدم هذه التشريعات واللوائح وعدم مناسبتها للأدوار والوظـائف الجـديـدة للكليـة التي فرضـــتهـا الظروف والمتغيرات العـالميـة والمحليـة في مجال التربية.
5) اللامبالاة والتســـيب الســـائد في معظم أجهزة الدولة، وضـعف نظام المحاسـبية، الذي يمتد فى الغالب إلى المؤسسات الجامعية ومن بينها بالطبع كلية التربية.
6) الأوضـاع المادية غير المرضية لأعضاء هيئة التدريس والتي لا تكفل لهم ولأســـرهم حيـاة كريمة، الأمر الذي يضـــطره إلى البحث عن مصـــادر أخرى للدخل على حســـاب الوقت المخصـص لأداء مهامه كعضـو هيئة التدريس والتي يتوقع أن تتســـع في ظل الأخذ بنظام الجودة.

<u>ثانيا: معوقات تحقيق الجودة في كليات التربية:</u>

اتضـح مما سـبق انه توجد أسـباب كثيرة تقف وراء وجود معوقات او مشـــكلات تحول دون

تحقيق الجودة بـالكليـة ، أمـا فيمـا يتعلق بتلـك المعوقات فيمكن تناولها وفق المجالات الاتية:

معوقـات تتعلق بـدرجـة وعى العـاملين والطلاب بالكلية بمفاهيم الجودة

يعد الوعي بمفـاهيم الجودة ومعـاييرهـا وأهـدافهـا، وضرورة أو حتمية تطبيقها أو الأخذ بها، ومتطلبات ذلـك، من الأمور الهـامـة والضـــرورية لتحقيقهـا بالكلية، إلا إن الواقع الحالي يشـــير عدة معوقات تتعلق بهذا الجانب وتتمثل هذه المشـــكلات فيما يلي:

1) الجودة موضـــع اختياري ولا توجد ضـــرورة للتحدث عنه او الآخذ به.

2) انخفاض مسـتوى وعى أعضـاء هيئة التدريس والعاملين بثقافة الجودة.

3) لا يوجد بالكلية خطة واضـحة لتوعية الطلاب وأعضـــاء هيئة التدريس والعاملين بثقافة الجودة ودور كل فرد منهم فى نجاحها.

4) لا يحرص معظم أعضـاء هيئة التدريس على أن يوضـــحوا للطلاب من خلال محاضـــراتهم أو كتبهم أهمية وضـــرورة الأخذ بنظام الجودة ودورهم في ذلك.

5) موضـــوع الجودة ومتطلبـاتهـا غـائـب عن الموضوعات التي تتضمنها المسابقات الثقافية التي تنظمها إدارة رعاية الشباب بالكلية.

6) خلو النشـــاط الثقافي من ندوات ضـــمن الموســـم الثقـافي للكليـة عن موضـــع الجودة وضرورتها للطلاب وكل العاملين بالكلية.

ثالثا: معوقات خاصـة بالتشـريعات واللوائح التي تنظم العمل بالكلية:

على الرغم من أن التشـــريعات واللوائح تعد أحد أهم الوســـائل اللازمة لتنظم وضـــبط العمل داخل المؤسـسـة وأداءه مهامها بصـورة تتفق مع أهدافها وبمـا يوفر لهـا مقومـات جودتهـا، إلا أن واقع مـا يحدث بالكلية يشـــير إلى وجود معوقات عديدة تتعلق باللوائح والتشـــريعات التي تنظم العمل في الكلية تتمثل فيما يلي:

1-لا يوجد في لائحة الكلية ما يشير إلى موضوع الجودة، والهيئة التي تم إنشائها، وعلاقة إدارة الكلية بها، واختصاصاتها، وعلاقتها بالمستويات الإدارية والعلمية الأخرى في الكلية.

2-اللوائح والتشـــريعات المنظمة للعمل بالكلية لا تمنح القيادات المسئولة عن إدارة الكلية السـلطات والصـــلاحيات التي تمكنها من أحداث التغييرات المطلوبـة لتحســـين الأداء والأخـذ بنظـام الجودة وتطبيق معاييرها.

3-التشريعات المتعلقة بمحاسبة العاملين والمتعلقة بـإثـابتهم او عقـابهم على ادائهم غير فعـالـة او واضـــحة خاصـــة ما يتعلق منها بأعضـــاء هيئة التدريس.

4-لا يوجـد في اللوائح المنظمـة للعمـل بـالكليـة مايشير إلى وجود وحدة أو إدارة لتقويم الأداء داخل الكلية، وتفعيل جهود تحسين جودته.

5-افتقـاد الكليـة الى التشـــريعـات والقوانين التي تضمن وجود نظام واضح وعادل للمحاسبية وتقويم الأداء.

6-لا تتضمن اللائحة الداخلية للكلية ما يشير إلى إنشاء إدارة أو وحدة لمتابعة الخريجين، تزود الكلية بالمعلومات والبيانات الخاصة بأداء الخريجين في مواقع عملهم، وذلك للاستفادة منها فى تطوير البرامج التعليمية والمقررات الدراسية.

رابعا: معوقات خاصة بأعضاء هيئة التدريس:

يعد عضو هيئة التدريس لكفؤ أحد الركائز الأساسية للكلية باعتباره من أهم العناصر القادرة على إحداث التجديد فيها، فجودة التعليم الذي تقدمه الكلية يرتبط بشكل مباشر بأعضاء هيئة التدريس ومستوى أدائهم لعملهم، إلا أن الواقع يشير إلى وجود معوقات عديدة ترتبط بأعضاء هيئة التدريس وتحول دون نجاح الكلية في الأخذ بنظام الجودة من بينها:

1) جل أعضاء هيئة التدريس لا يحرصون على مواكبة المتغيرات العلمية المسارعة في تخصصهم وعملهم.
2) قلة مؤلفات الأساتذة المنشورة وإن وجدت فهي في أغلبها على هيئة ملخصات تهتم بالدرجة الأولى بذكر الحقائق ولا تهتم بالدرجة الكافية بالشرح والتفسير والتطبيق
3) لا يحرص بعض أعضاء هيئة التدريس على التطوير المستمر لأدائهم على المستويين الأكاديمي والتقني.
4) مستوى الأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس لا يؤخذ في الاعتبار عند ترقيته، ولا تمثل جودة الأداء التدريسي عاملا ذا أهمية كبيرة لديه .
5) انشغال أعضاء هيئة التدريس عن مهامهم الأساسية بإعمال أخرى لزيادة دخلهم، ولو على حساب الوقت المخصص لأداء دورهم كأعضاء هيئة تدريس.
6) اعتماد معظم أعضاء هيئة التدريس بالكلية على الطرق التقليدية فى التدريس، المتمثلة فى المحاضرة التقليدية.
7) ضعف الضوابط والقوانين التي تلزم عضو هيئة التدريس بمراعاة معايير الجودة في كل جانب من جوانب عمله.
8) ضعف قدرة ومهارة معظم أعضاء هيئة التدريس بالكلية على استخدام وتوظيف وسائل التقنية الحديثة في العملية التعليمية.
9) لا يحرص معظم أعضاء هيئة التدريس بالكلية على تفعيل ساعات الإشراف الطلابي او الساعات المكتبية او حتى تحديدها للطلاب.
10) التقويم الذاتي لأداء معظم أعضاء هيئة التدريس بالكلية غير وارد في أذهانهم أو اهتماماتهم.
11) افتقاد معظم أعضاء هيئة التدريس للوعي بأهمية التنمية المهنية المستمرة لهم، ولأعضاء الهيئة المعاونة بقسمهم.
12) انخفاض درجة وعى معظم أعضاء هيئة التدريس بمعايير الجودة ودورهم في تحقيقها في أدائهم بالكلية.
13) افتقاد معظم أعضاء هيئة التدريس لروح العمل الجماعي أو العمل بروح الفريق.
14) لا يراعى معظم أعضاء هيئة التدريس الشروط التي ينبغي إتباعها لتقويم الطلاب بصورة صحيحة وعادلة.

15) ضعف مشاركة أعضاء هيئة التدريس في المؤتمرات والندوات في مجال التخصص.
16) انخفاض الإنتاجية الأكاديمية- كما وكيفا- لأعضاء هيئة التدريس متمثلة فيما يقومون به من أبحاث ودراسات أو حتى كتب منشورة، فبعض أعضاء هيئة التدريس ليس لهم انتاج علمي منشور من بعد الحصول على درجة الدكتوراه، والتي مر عليه أكثر من عشرة اعوام.
17) انخفاض درجة وعى معظم اعضاء هيئة التدريس بحقوقهم وواجباتهم والتي ربما تختلف في ظل ثقافة الجودة عن ذي قبل.
18) انتشار المذكرات أو ما يعرف ب " Sheets" والخلافات بين أعضاء هيئة التدريس حول المذكرات، واختفاء الكتب المقررة عل كل كورس.
19) تدنى مستوى اهتمام معظم أعضاء هيئة التدريس بأنشطة خدمة المجتمع وتنمية البيئة، حيث يتم التركيز على الإنتاج الكمي للبحوث العلمية التقليدية لخدمة متطلبات الترقية

خامسا: مشكلات خاصة بالتجهيزات اللازمة للتدريس والتعلم:

يعد توفير المرافق والتجهيزات التعليمية المناسبة من المقومات الأساسية لتقديم تعليم يتسم بجودة عالية، إلا أن دراسة واقع كلية التربية يشير الى وجود بعض المعوقات في هذا المجال من بينها:

1) قاعات الدراسة غير مناسبة لطبيعة ومتطلبات تدريس بعض المقررات.
2) قاعات الدراسة غير مناسبة لإعداد الطلاب.
3) لتوجد أماكن كافية ومناسبة لتدريس الدروس الشفوية وإجراء التدريبات العملية.
4) خلو معظم قاعات الدراسة بالكلية من الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل Data Show.
5) عدم كفاية الأجهزة والمعامل اللازمة لتدريس بعض المقررات كمعامل اللغات والعلوم ومعمل الرياضيات وغيرها مثلا.

سادسا: مشكلات خاصة بنظم التدريس والتقويم الجامعي.

التدريس الطلابي يعد من أهم جوانب العمل بالكلية ولذلك من الضروري أن يتم بصورة جيدة وان تتوافر له كل المقومات الضرورية واللازمة لا داءه بصورة جيدة

1) عدم انتظام الكثير من أعضاء هيئة التدريس في محاضراتهم خاصة المنتدبين من الكليات الأخرى فى الجامعة لتدريس المواد التخصصية.
2) لا يوجد بالكلية إليه محددة لتقويم التدريس.
3) لا توجد معايير كافية لتقويم الأداء التدريسي بالكلية.
4) الاعتماد على طرق تقليدية في التدريس، لم تعد مناسبة فى ظل التطورات الهائلة فى تكنولوجيا التعليم.
5) سيادة استخدام أساليب التلقين التي تكتسي بأحادية الفكر وسلبية المتعلم وضعف مشاركته في عملية التعلم، دون إعطاء الأهمية لفرص الحوار والتفكير العلمي أو المناقشة الهادفة التي تسهم في تكوين الشخصية المتكاملة

6) شـــكلية ممارســـة التربية العملية وغياب الإشـــراف الحقيقي عليهـا، على الرغم من الأهمية القصـوى لها في إعداد المعلم وتحقيق جودته.
7) ضعف مشاركة الطلاب في المحاضرات التي يلقيها الأساتذة.
8) طرق التدريس السـائدة بالكلية لا تتيح فرص التعلم الذاتي للطلاب.
9) لا تلقى مســـالة تقويم مشـــكلات الطلاب التعليمية ومعرفة أرائهم فيما يتلقون من تعليم الاهمية التي تستحقها من قبل معظم أعضـاء هيئة التدريس او الأقسام الأكاديمية.
10) لا توجد قواعد محددة متفق عليها لكيفية توزيع الدرجات، فلائحة الكلية توضـــح فقط درجات الامتحانات النظرية والعملية وإعمال السنة بصورة إجمالية، ولا توضح اى ضوابط لمنح درجات العملي والشفوي وإعمال السنة.
11) نظم التقويم والامتحـانـات الحـاليـة تفتقر كثيرا إلى الدقة والموضـــوعية، الامر الذي يعرقل تطوير العملية التعليمية بالكلية وتحسين جودتها.
12) طرق التصحيح تفتقد فى كثير من الأحيان الى الموضـــوعية وهو ما يتضـــح من كثرة شكاوى الطلاب من عدم عدالة هذه العملية.
13) اقتصـــار عملية تقويم الطلاب على قياس الجوانب المعرفية دون غيرها من نواتج التعلم الأخرى.
14) نادرا ما يستفاد من نتائج عمليات التقويم فى الكشـــف عن جوانب القوَّة التي يلزم دعمها وجوانب الضـــعف والقصـــور – التي يجب تداركها وتلافيها مستقبلاً – في الأثر التعليمي والتربوي

<u>ســـابعا: مشـــكلات خاصـــة بالمناهج والكتب الجامعية:</u>

1) معظم المقررات التي تدرس بالكلية ليس لها توصيف محدد.
2) أهداف المقررات الدراســـية غير واضـــحة أو محددة.
3) جمود الخطط الدراســـية ومقرراتها التقليدية وضـــعف ملاحقتها لمعطيات التطور العلمي والتكنولوجي المتصارع.
4) محتوى المقررات يحتـاج الى تجـديـد ويـنـدرج تحت ما يسمى بتاريخ العلم.
5) لا توجد مواصـفات محددة لنظام إعداد الكتب والمذكرات.
6) اعتماد معظم أعضـــاء هيئة التدريس على المذكرات غير المنشورة.
7) لا تتضـــمن المذكرات والكتب المقررة أهداف المقرر ومخرجات التعلم المتوقعة منه، وتوزيعه على أسابيع الدراسة، وحقوق وواجبات الطلاب فيه، وأسلوب تقويم المقرر وتوزيع الدرجات.
8) معظم الكتب والمذكرات المقررة على الطلاب بالكلية لا تشـــتمل على فهرس شـــامل لجميع الفصول والموضوعات التي يتناولها، ولا على المراجع او المصـــادر التي يمكن للطالب الرجوع إليها للاســـتزادة، وكذلك التدريبات والتكليفات المنزلية للطلاب.

9) تفتقر الكتب المقررة إلى الشروط الواجب توافرها فى الكتاب الجامعي الجيد والمتمثلة فيما يلي:

- أن تكون له أهداف واضحة، قابِلة للملاحظة والقياس.
- أن تكون له مقدمة توضح أهدافه وطريقة بنائه وأسلوب تنظيم محتواه.
- أن تكون له عناوين رئيسة وفرعية لكل موضوع.
- أن يتلاءم مضمونه مع محتوى المنهاج.
- أن يحقق مضمونه الأهداف التي وضع من أجلها.
- أن يكون أسلوبه في عرض المادة متدرجاً ومنطقياً ومتكاملاً ومترابطاً.
- أن يتناسب محتواه مع عدد الساعات المحددة له , وأن يتم التحقق من ذلك تجريبياً .
- أن يحتوي على الرسوم والأشكال التوضيحية المناسبة .
- أن يستخدم أساليب مناسبة للتقويم التكويني (المرحلي) والنهائي، التي يمكن للمتعلم أن يحكم من خلالها على درجة تمكنه من المادة التي درسها.

1-أن يكون فيه ما يحفز المتعلم على التفكير بمختلف أنواعه، كأن يتضمن أسئلة مفتوحة في نهاية كل فصل، تستدعي التفكير والعصف الذهني.

2-أن يتناسب مع مستوى المتعلم في لغته وأسلوبه وطريقة العرض وسوينه العلمية.

3-أن يوجه المتعلم إلى النشاطات المتنوعة ذات الصلة.

4- أن يوجه المتعلم إلى مصادر المعرفة الأخرى المتوفرة.

5-أن يربط بين الأمور النظرية والتطبيقية.

6-أن يعمد إلى استغلال مصادر المعرفة والتعلم المتوافرة في البيئة المحلية .

7-أن يربط بين المتعلم وقضايا المجتمع المحلي المحيط به.

8-أن يساعد المتعلم على حسن فهم ما يقدمه له المحاضر.

9-أن ينمي أسلوب التعلم الذاتي لدى المتعلم، ويزيد قدرته على البحث والاستقصاء.

ثامنا: معوقات خاصة بالأنشطة والممارسات الطلابية

النشاط الطلابي يعد ركيزة أساسية من ركائز العملية التعليمية، فهو العمود الفقري في بناء شخصية الطالب عقلياً ووجدانياً وجسمياً وانفعاليا واجتماعياً لإعداده للحياة، ويتحقق ذلك من خلال الممارسة الفعلية لألوان الأنشطة الطلابية المتخلفة، وهو ما يتطلب ضرورة الاهتمام بهذا الجانب اذا ما أردنا تحقيق الجودة بالكلية، إلا إن الواقع في الكلية يشير الى وجود معوقات تحول دون تحقيق ذلك منها ما يلى:

1) غياب الدور التربوي للأنشطة التربوية، واقتصار دورها على الترفيه وقضاء بعض الوقت في أنشطة أهدافها غير واضحة.
2) ضعف مشاركة الطلاب في الكثير من الأنشطة التي تقدمها الكلية.

3) جمود خطط وبرامج الأنشـــطة الطلابية وتقليد يها وقولبتها في مجالات جامدة من الصـــعب تغييرها.
4) قصر الأنشطة على بعض الطلاب ذوي توجه معين دون غيرها.
5) ضـعف التمويل المخصـص لتلك الأنشـطة، الأمر الذي يحول دون تحقيقها لأهدافها.
6) عدم توافر الكوادر المتخصـصـة والقادرة على تنفيذ هذه الأنشـطة بصـورة تمكنها من تحقيق أهدافها.

تاسعا: معوقات خاصة بالإدارة والقيادة بالكلية:

1) لا تملك الكلية إلية واضـــحة لتقويم ومتابعة التحديث والتطوير بها اســتجابة للتطورات فى مجـال التربيـة واحتيـاجـات ســوق العمـل ومتطلبات العصر.
2) لا يوجد برنامج متكامل بكل كلية
3) عدم وضـوح العلاقة بين مكتب ضـمان الجودة والأقسام العلمية والوحدات الإدارية بالكلية.
4) عدم تضـمين جميع العاملين بالكلية في جهود التحســين والتطوير التي تســعى الكلية إلى تحقيقهـا في مجـال توكيـد الجودة والتميز في الأداء.
5) لازالـت إدارة الكليـة تمـارس أعمـالهـا بطرق تقليديـة بعيدة عن التطورات المعاصـــرة في الإدارة، كميكنـة عمليـاتهـا، الاســـتفـادة من إمكانات الشـــبكة العالمية الانترنت في أداء بعض أعمالها، اسـتخدام الحاسـبات الآلية في عمليات القبول والتسجيل...وغيرها.
6) تراخى بعض الأقسـام بالكلية عن القيام ببعض مهـام رســـالتهـا التعليميـة والبحثيـة والخـدميـة المتمثلـة في عقـد اللقـاءات العلميـة، دون أن يحرك ذلك ساكنا لدى الإدارات الجامعية العليا المسئولة عن متابعة وتقييم الأداء الجامعي.
7) ضـــعف قنوات الاتصـــال المزدوج بين الكليـة والإدارات المســـئولـة عن التعليم بالمحافظة أو البلدية أو المدارس التي ســـوف تســـتقبل الخرجين للعمل بها، وكذلك نقابات المعلمين أو النقـابـات المهنيـة التي يمكن أن تكون ظهيرا مهنيا للكلية في سعيها نحو متابعة خريجيها ورفع مستواهم العلمي والمهني.
8) سيادة قيم البيروقراطية والمركزية على ممارسة بعض أعمالها وأنشطتها.

عاشرا: معوقات مرتبطة بالطلاب:

1) الزيادة الكبيرة في أعداد الطلاب في مؤسسات التعليم العالي عموما والكلية خاصة، مصحوبة بضعف الإمكانات المادية، تمثل مصدراً لتدني معدلات الأداء في أكثر من مجال، وإن عدم إمكـانيـة تخفيض هـذه الأعـداد في الأجـل القصـــير، وســـوف يؤثر في فعالية النظام في مـراحـلـــه الأولـى، ويـحـو ل دون تـوافـر متطلبات الجودة والاعتماد.
2) غياب الطلاب عن الاشـــتراك فى صـــياغة التعليم والاستراتيجيات المناسبة لهم عل الرغم من انهم هم العملاء التي تســـعى الكلية الى خدمتهم.

3) انخفاض دافعية الطلاب واستعدادهم للتعلم وهو ما يمكن ارجاعه الى الغاء تكليف خريجي الكلية للعمل بالتدريس.
4) ضعف مواظبة الطلاب على حضور المحاضرات.

إحدى عشر: مهام مكتب ضمان الجودة وتقييم الأداء

رؤية المكتب:

ضمان استمرارية الأداء المتميز بالكلية بما يؤهلها للحصول على الاعتماد.

رسالة المكتب:

تحقيق رسالة الكلية وغاياتها من خلال التطوير المستمر لتحسين القدرة المؤسسية والفاعلية التعليمية للكلية من أجل الحصول على الاعتماد المؤسسي للكلية.

أهداف المكتب:

يسعي مكتب ضمان الجودة بالكلية لتحقيق الأهداف التالية:

1) نشر ثقافة الجودة بين جميع مكونات الكلية.
2) نشر الوعي في مجال تقييم الأداء بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب والعاملين عن طريق التدريب المستمر وورش العمل.
3) إنشاء نظام داخلي لضمان الجودة لتحقيق أهداف الكلية.
4) تحديد مواصفات البرامج والمقررات الدراسية تجاوباً مع برامج كلية العلوم.
5) وضع آلية للمتابعة واعتماد نظام التقارير السنوية.
6) تطوير الخدمة التعليمية من خلال دعم الأقسام العلمية بالكلية لتطبيق نظام الجودة طبقاً لمعايير الاعتماد.
7) التقييم المستمر للعملية التعليمية لتعزيز جوانب القوة ومعالجة نقاط الضعف واقتراح الحلول المناسبة للتغلب عليها.
8) تحقيق رضا وتوقعات الطلاب والعاملين والمستفيدين من خدمات الكلية.
9) ضمان قدرة خريج الكلية على تلبية متطلبات سوق العمل المحلي في ضوء المتغيرات والتحديات المعاصرة.
10) إعلاء قيم التميز والقدرة التنافسية في الكلية.
11) الارتقاء بمستوى الخدمات الإدارية المقدمة للمستفيدين.

النظام الداخلي لضمان الجودة في كلية التربية:

هو النظام الذي تضعه المؤسسة لنفسها لضمان وتعزيز جودة المؤسسة وبرامجها العلمية من خلال:

1) تحديد العمليات والأنشطة الملائمة لتحقيق الأهداف
2) وضع نظم لمتابعة وتقويم الأداء وتحديد نقاط القوة الضعف وتطوير وتطبيق الخطط المناسبة للتحسين وتحديد أولويات التنفيذ.
3) خطط استراتيجية، سياسات، مسؤوليات إدارية محددة، نظم وعمليات متكاملة ومتناغمة.
4) مراقبة ومتابعة المخرجات / النتائج، وتقويم فعالية العمليات.
5) التطوير والتحسين المستمر.
6) الدراسة الذاتية للكلية.

ما هو المطلوب من مؤسسة التعليم العالي للحصول على الاعتماد؟

أن يكون للمؤسسة:

7) رؤية ورسالة واضحة ومعلنة.
8) أهداف واضحة تتفق مع رسالتها.
9) خطة استراتيجية واضحة.
10) القدرة على تحقيق أهدافها.
11) القدرة على تنظيم مواردها البشرية والمالية لتحقيق أهدافها المعلنة.
12) هيكل إداري (هيكل تنظيمي وهيكل وظيفي) واضح.
13) أعضاء هيئة تدريس من مختلف المؤهلات العلمية والدرجات الأكاديمية.
14) الدراسة الذاتية

نظام تقويم داخلي مستمر لمراجعة الخطط والبرامج.

15) المرحلة الأولى: الدراسة الذاتية
16) يتم في هذه المرحلة توفير وتقييم البيانات والشواهد والأدلة المادية لكل محور من محاور الاعتماد الواردة بدليل ضمان الجودة والاعتماد.
17) هذه المرحلة عبارة عن اختبار تجريه المؤسسة لمعرفة مدى تحقق وتوافر الاشتراطات والضوابط الواردة بالدليل، وبالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة للتحسين والتطوير لكافة أنشطتها وبرامجها.
18) لماذا نفشل في عملية التقويم
19) ضيق منظور التقويم.
20) الافتقار إلى منهجية واضحة.
21) الافتقار إلى منظور متكامل لعمليات التقويم.
22) الافتقار إلى أساليب وأدوات تقويم متنوعة.
23) عدم الاستفادة من نتائج التقويم في التحسين والتطوير.
24) عدم التكامل بين التقويم والتخطيط.
25) مقاومة الجامعات للتقويم المؤسسي والبرامج.

لكي ننجح في عملية التقويم:

26) الشفافية المطلقة
27) البيانات والمعلومات (الحقائق)
28) إشراك جميع العاملين في المؤسسة.
29) استخدام المنهجية العلمية.
30) حرص واهتمام من الإدارة العليا للمؤسسة.
31) النتائج بروح علمية وموضوعية والعمل على تنفيذ التوصيات.
32) العمل بروح الفريق.

يجب توصيف البرامج وفقا للمعايير التي يضعها مركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي ويكون هذا التوصيف ملم بكل بيانات البرنامج من عنوانه ومخرجات التعلم المقصودة وطرق التعليم والتقييم.

تقرير التقييم الذاتي الذي يعد كل عام للمؤسسة التعليمية:

ويقوم على تقارير برامجها الأكاديمية والأنشطة المختلفة التي تحقق رسالة المؤسسة.

مواصفات المقرر هي تلك البيانات التي توضح علاقة المقرر بالبرنامج والمقررات الأخرى و أن

كان عنصرا رئيسيا أو ثانويا وعلاقته بأي قسم من أقسام الكلية.

يتم إعداد تقارير المقررات بشكل دوري عن كل مقرر لمتابعة التقدم فيه ومدى استفادة الطلاب منه ومدى تحقيقه لأهدافه.

المراجع:

1) الجسر، سمير (2004) جودة التعليم العالي: ورقة عمل قدمت لورشة العمل أعادة تنظيم التعليم العالي الخاص. بيروت: المديرية العامة للتعليم العالي.
2) الأسطل، حامد إبراهيم (2004). دراسة لأهم المشكلات التي تواجه الطالب المعلم أثناء فترة التربية العملية بكلية التربية والعلوم الأساسية، مجلة العلوم التربوية، كلية التربية، جامعة عجمان للعلوم والتكنولوجيا،
3) زغوان بشير حسني (2006)، الإطار العام لعملية الاعتماد: بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول للجامعات العربية: التحديات والأفاق المستقبلية، دمشق.
4) الطاهر، محمد سعيد (2007)، " الجودة في التعليم العالي: رؤية وأبعاد"، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول للجامعات العربية: التحديات والأفاق المستقبلية، الرباط.
5) عبد الله بن حمد بن سعيد المعشري (2007) : تقويم الأداءات التدريسية لمعلمي العلوم في ضوء تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى طلاب الحلقة الثانية من التعليم الأساسي بسلطنة عمان . رسالة ماجستير (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة القاهرة.
6) الطاهر، محمد سعيد (2007)، " الجودة في التعليم العالي: رؤية وأبعاد"، بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الأول للجامعات العربية: التحديات والأفاق المستقبلية، الرباط.
7) عادل جمعة عامر (2009) – حول بعض المشكلات التي تواجه تجهيز الثانويات التخصصية بالمعامل المدرسية في ليبيا– جامعة طرابلس – رسالة ماجستير جامعة طرابلس – ليبيا .